# فتحات في جدار الاقتصاد

2020/8/9

منظر العشرات من المواطنين يتقاطرون زرافات ووحداناً باتجاه فتحات مفتعلة في جدار الفصل العنصري، ومشاهد الحافلات التي تنقل آلاف العائلات الفلسطينية إلى داخل الخط الأخضر، والصور التي تملأ وسائل التواصل الاجتماعي للشباب والصبايا والأطفال والجدّات على شواطئ حيفا ويافا ونتانيا، مناظر ومشاهد وصور تبعث على الدهشة والتساؤل، وربما تثير بعض الحزن والألم.

لا أريد أن أناقش مبررات الآلاف الذين توافدوا على الداخل الفلسطيني، ولا أشكك في نواياهم ورغبتهم في قضاء وقت ممتع على شاطئ البحر للتنفيس عن أنفسهم وترفيه أطفالهم وعائلاتهم، أو لتناول وجبة طال انتظارها في مطاعم يافا وحيفا وعكا، أو ربما استعادة ذكريات قديمة وزيارة أقارب أو عودة رمزية لمسقط رأسهم ورأس آبائهم وأجدادهم.

ولا أريد أن أناقش أهداف الاحتلال الإسرائيلي من السماح لهؤلاء الفلسطينيين باجتياز فتحات السياج العازل والوصول إلى شواطئ ومدن الداخل دون حاجة للحصول على تصاريح دخول أو موافقة أمنية مسبقة، بل وتقديم تسهيلات واضحة لهم وحتى الترحيب بهم، بالرغم من الهواجس الأمنية الكبيرة التي تسيطر على دولة الاحتلال في مثل هذه الحالات، فالكل يعلم أن إسرائيل معنية جدا بتدمير الاقتصاد الفلسطيني وإحراج السلطة الوطنية لإظهارها بمظهر السلطة العاجزة الضعيفة التي لا يمكنها السيطرة على مواطنيها، خصوصا بعد وقف التنسيق الأمني.

ما يهمني في هذه الخاطرة هو الحديث عن أسباب وانعكاسات هذه الظاهرة على المواطن والاقتصاد الفلسطيني؟ فمن شبه المؤكد أن الإغلاق الشامل خلال عطلة عيد الأضحى وعطلة نهاية الأسبوع كانت المحرك الرئيسي لتوجه المواطنين إلى الداخل المحتل، صاحبه عدم وجود أماكن سياحية أو ترفيهية أو تسويقية يمكن أن يذهب إليها المواطنون خلال هذه العطلة ليقضوا فيها أوقاتهم وللتنفيس عن المرارة والإحباط الذي يشعرون به نتيجة الوباء والإغلاق المتكرر، ورافق ذلك بالطبع سماح قوات الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين بالدخول إلى إسرائيل، سواء عبر الفتحات أو حتى بسياراتهم الشخصية.

لم يكن قرار الحكومة بإغلاق المحلات التجارية والسياحية خلال هذه الفترات مقنعاً لكثير من الناس، سواء أصحاب المحلات التجارية أو المواطنين أنفسهم، وكان يبدو للكثيرين منهم أنه قرار غير مدروس وغير واضح. فإذا كان الهدف هو منع الاختلاط والحد من انتشار الوباء، فلماذا اقتصر الأمر على هذه الأيام والمناسبات؟ وإذا كانت هناك أهداف أخرى، اجتماعية أو سياسية أو صحية أو اقتصادية، فقد كان الأحرى أن يتم توضيحها للناس، بل وأن تتم مناقشتها من خلال أطر رسمية معروفة وبصورة شفافة. ومن البديهيات أن السياسات والقرارات، لكي تنجح، يجب أن

تكون واضحة ومفهومة للمواطن العادي الذي سيقع عليه عبء تلك السياسات ومسؤولية الالتزام والتقيد بها. أما فرضها بشكل عشوائي فهو يؤدي إلى فشل تلك السياسات وعدم تحقيق مبتغاها.

لقد كان المبرر الذي أوحي به إلى الناس، أن الهدف من الأغلاق هو منع الاختلاط للحد من انتشار الكورونا. وبالنظر إلى ما حدث مؤخرا، وتهافت الناس للوصول إلى داخل الخط الأخضر، يتضح أن هذا الهدف لم يتحقق، وأن هناك مخاوف حقيقية من احتمالات تفشي وباء كورونا نتيجة الاختلاط الكبير دون مراعاة لإجراءات الوقاية، مما دفع وزيرة الصحة الفلسطينية للتحذير من تلك الرحلات التي يقوم بها أهالي الضفة الغربية إلى داخل الخط الأخضر. والذي يشاهد تزاحم الناس على الشواطئ وفي المطاعم بدون كمامات وبدون تباعد، وتجمّعهم في الحافلات ووسائط النقل الأخرى، يدرك أن ما تخشاه الحكومة من مخاطر انتشار الوباء مصدره ليس السوق المحلي، وأن الإغلاق الذي فرضته على الأراضي الفلسطينية وتوجه الناس إلى الداخل قد يساهم في زيادة تلك المخاطر بدلا من أن يحدّ منها.

وعلى الجانب الاقتصادي، فإن الإغلاق الشامل الذي فرضته الحكومة، إضافة إلى الطلب من فلسطينيي الداخل عدم زيارة الأراضي الفلسطيني قد تسبب في تفاقم الوضع الاقتصادي، الهش أصلا، في الأراضي الفلسطينية. فقد حرمت تلك الإجراءات السوق المحلي من مصادر رئيسية لتنشيطه دون أن يكون هناك تخفيض لمخاطر انتشار الكورونا. فكيف يستقيم ذلك مع رغبة الحكومة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني؟ وكيف يمكن أن يسهم ذلك في دعم المنشآت الصغيرة والتعافي الاقتصادي؟ ماذا ينفع تقديم قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا كان المستهلك الفلسطيني ينفق أمواله خارج السوق المحلي؟ وكيف ستفيد المساعدات لتلك المشاريع الصغيرة إذا لم تكن هناك قوة شرائية تسمح لهم بتصريف بضاعتهم وتحقيق هامش من الربح يمكنهم من البقاء في السوق؟

يتساءل المواطنون، لماذا لا تفتح السلطة الوطنية المحلات التجارية ونسمح للمواطنين بالتسوق خلال عطل نهاية الأسبوع، ما دامت لا تستطيع أن تمنع الناس من التوجه إلى الداخل؟ لماذا تغلق المطاعم ومحلات الترفيه والنوادي أيام الجمعة والسبت، ونحن نعلم أن الحركة التجارية في هذه القطاعات والأنشطة تكون على أشدها خلال هذين اليومين من الأسبوع؟ ولماذا لا توقر للمواطنين أماكن سياحية للترفيه مع عائلاتهم والاستمتاع ولو بلحظات قصيرة من السعادة في هذا الجو الكئيب؟ كل ذلك يمكن أن يتم مع المحافظة على الشروط الصحية ومتطلبات السلامة من تباعد جسدي وكمامات وتعقيم وغيرها.

نعلم مقدار الصعوبة التي يواجهها متخذو القرار عند مقايضة المزايا بالأضرار, ويمكن للمواطن أن يتقبّل قرار الإغلاق إذا أقنعنه متخذ القرار أن هناك مزايا حقيقية، سياسية أو صحية أو اجتماعية أو اقتصادية، تفوق الضرر الذي توقعه تلك الإجراءات بالاقتصاد الفلسطيني. إما إذا لم يكن هناك مزايا ومبررات كافية، فأعتقد أن الحكمة تتطلب معالجة هذا الأمر بسرعة وبطريقة مدروسة حتى لا تصبح الفتحات في جدار الفصل العنصري بمثابة فتحات في جدار الاقتصاد الفلسطيني المتهالك.